



سمو الأمير الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أثناء استقباله الرئيس مرزوق الغانم



سمو أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني خلاله استقباله رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

عقد جلسة مباحثات رسمية مع نظيره القطري وهنأ نظيره الإماراتي بنجاح مهمة «مسبار الأمل»

الغانم نقل رسالة من صاحب السمو إلى أمير قطر



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مع رئيس مجلس الشورى القطري أحمد بن عبدالله آل محمود

استقبل أمير دولة قطر الشقيقة سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في العاصمة القطرية الدوحة، رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الذي يقوم بزيارة رسمية للدوحة تستغرق يومين. ونقل الغانم خلال اللقاء رسالة شفوية من صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد، حفظه الله ورعاه، تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وآخر مستجدات الأوضاع في المنطقة. كما نقل الغانم خلال اللقاء تحيات صاحب السمو إلى سمو الشيخ تميم وتمنياته لقطر بدوام التقدم والازدهار، فيما حمل الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الرئيس الغانم نقل تحياته وتقديره الكبير لصاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد وتمنياته له بموفق الصحة والعافية.

حضر اللقاء رئيس مجلس الشورى القطري أحمد بن عبدالله آل محمود وسفير الكويت لدى الدوحة حفيظ العجمي. كما عقد الغانم في العاصمة القطرية الدوحة أسس جلسة مباحثات رسمية مع رئيس مجلس الشورى القطري أحمد بن عبدالله آل محمود.

وتناولت المباحثات سبل تعزيز التعاون بين البرلمانين الكويتي والقطري خاصة في الشق البرلماني ورفع مستوى

التنسيق بينهما في المحافل البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية. وتطرقت المباحثات إلى أهم الملفات المزمع بحثها خلال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المقبل وأهمية إيجاد توافق عربي وإسلامي إزاءها.

حضر المباحثات نائب رئيس مجلس الشورى القطري محمد بن عبدالله السليطي، وعضو المجلس صقر بن فهد المريخي، وسفير الكويت لدى دولة قطر حفيظ العجمي. وعقب المباحثات، أقام آل محمود مأدبة غداء على شرف الغانم حضرها عدد من أعضاء مجلس الشورى القطري. ويقوم الغانم حالياً بزيارة رسمية لقطر تستغرق يومين تلبية لدعوة من نظيره القطري أحمد بن عبدالله آل محمود. من جهة أخرى، بعث الغانم برفقة إلى رئيس المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة صقر غباش المري أعرب فيها عن خالص تهنئته بنجاح مهمة «مسبار الأمل» الإماراتي في الوصول إلى مداره حول كوكب المريخ. وأكد الغانم في رفقته أن هذا الإنجاز محل فخر واعتزاز لكل الإماراتيين والخليجيين ويعكس مدى التطور والتقدم التقني الذي تشهده الإمارات الشقيقة.

يوسف الفضالة يطالب «الداخلية» بإنهاء ملف العقود الخاصة بالحدود

مكشوفة. ولفت إلى أن جميع العقود السابقة انتهت مدتها ولم يتم تحديدها أو تطويرها سواء الحدود البرية أو البحرية، مستغرباً ردود بعض قيادات وزارة الداخلية تجاه هذا الأمر. وأوضح أن الوزارة أرسلت كتاباً إلى إدارة الفتوى والتشريع منذ عام ولم يتم الرد عليه إلى الآن، مؤكداً أن المرحلة الحالية هي مرحلة حرسه صحياً وأمنياً وأن حرسه على أمن الكويت لا يقل عن حرسه على الوضع الصحي فيها. وطالب الفضالة وزير الداخلية بضرورة بحث هذا الملف مع قيادات الوزارة وإنهائه، مؤكداً متابعتها هذا الموضوع حتى يتم وضع تصور وحل نهائي لهذه المشكلة.



يوسف الفضالة

استغرب النائب يوسف الفضالة عدم قيام وزارة الداخلية بإيجاد بدائل تجاه العقود الخاصة بالحدود البرية والبحرية الحالية للنجاسة العامة، مطالباً وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي بضرورة بحث هذا الملف العالق مع قيادات الوزارة وإنهائه فوراً.

وقال الفضالة في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن لجنة الميزانيات والحساب الختامي اجتمعت أمس ووزارة الداخلية مناقشة ملاحظات مهمة من قبل ديوان المحاسبة تجاه العقود الخاصة بالحدود الشمالية والبحرية. وتساءل الفضالة عن سبب عدم تحرك وزارة الداخلية إلى الآن لإيجاد بديل لهذا الموضوع رغم أن الحدود الشمالية والبحرية

«الصحية» تطالب الحكومة بإعادة فتح الأنشطة

غير الجائز غلق هذه الأنشطة من دون تعويض المواطنين. وأكد أن السواد الأعظم من المواطنين لديهم محلات وأنشطة تجارية ولم يحصلوا على قروض من الصندوق الوطني لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي يجب أن يتخذ قرار بتأجيل سداد القروض لجميع المواطنين. وقال حماد إن الحكومة إذا لم تعجل بإعادة فتح المحلات فسخط على تقديم تشريع لتعويض جميع المواطنين المغلقة محلاتهم.

من جهته، استغرب عضو اللجنة النائب د. صالح المطيري عدم التزام بعض الجهات الحكومية بتعاميم ديوان الخدمة المدنية التي توصي بالتشدد في الإجراءات الاحترازية وتخفيض نسب الحضور. وقال المطيري إن اجتماع اللجنة أمس ناقش

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل خلال اجتماعها أمس مشروع قانون في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 8 لسنة 1969 بشأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية، كما اطلعت اللجنة على آخر مستجدات وإجراءات وزارة الصحة في مكافحة جائحة كورونا المستجد، ومدى صحة عدم توافر دفعات جديدة من لقاح (فايزر). وقال مقرر اللجنة النائب سعدون حماد في تصريحه بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن اللجنة تبحث مع وزارة الصحة ممثلة بوكيل الوزارة والوكلاء المساعدين الأسباب التي بنيت عليها الإجراءات الجديدة من غلق المطار وبعض الأنشطة التجارية وهل تمت بناء على دراسة أم لا.

وبين حماد أن اللجنة أبدت



د. صالح المطيري



سعدون حماد



مشاهدة الفيديو

التجارية. وأكد أن السلطات الصحية متمسكة بقرارها بشأن غلق المحلات والأنشطة التجارية، وفي المقابل فإن اللجنة متمسكة برأيها في إعادة النشاط للمحلات وإحكام السيطرة على المنافذ. وشدد على أن الحكومة مطالبة بصفاة عاجلة بتعديل قرارها وإعادة فتح المحلات والأنشطة التجارية لأنه من

رأيها بأن الإجراءات السليمة يكون بإحكام السيطرة على المنافذ وإجراء فحص الـ PCR لجميع القادمين من الخارج وعدم السماح بالدخول إلى حين ظهور النتائج، وعدم تحميل المواطنين نتائج غلق المحلات والأنشطة

«المسار المستقل»: الإسراع في التشكيل الحكومي واختيار وزراء أكفاء



تجمع المسار المستقل

وأصدر تجمع «المسار المستقل» بياناً حول الفراغ الدستوري وعدم تشكيل الحكومة جاء فيه: يطالب تجمع «المسار المستقل» سمو رئيس الحكومة المكلف الشيخ صباح الخالد بالإسراع في التشكيل الحكومي لكي تواجه الدولة مسؤولياتها والاستحقاقات التي خلفتها الحكومات من تفشي الفساد، والذي يقف أمام تطوير أي عمل وطني مطلوب في المرحلة القادمة مع سوء البيروقراطية الموجودة بكل مؤسسات الدولة رغم تحول الدولة بسبب إلكترونية.

وتابع البيان: ويرى تجمع «المسار المستقل» أن المرحلة القادمة تتطلب اختيار وزراء حكومة إنقاذ وطنية تضم كفاءات عالية المستوى تمتلك رؤية وقدرة للتعامل مع المتطلبات القادمة، على أن يكون سجلهم ناصعاً يرقى لهذه المهمة.

وأضاف: ويتشدد تجمع «المسار المستقل» أن على الحكومة مواجهة التحديات الموجودة ولا تترك الساحة السياسية لهذا الفراغ الدستوري وتعطل الحياة البرلمانية والتي أوقفت وعطلت الكثير من الفوائد المستحقة لمواجهة ظروف المرحلة القادمة، وعلى أن تتحمل مسؤولياتها تجاه نهضة هذا الوطن الذي يئن من الفساد والفاستين،

ثول مرة في الكويت

شاهد تقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar

أحمد الحمد: إلزام الشركات الأجنبية بتعيين الكويتيين

حاجة إلى موظفين للعمل لديها حسب التخصصات الوظيفية في إدارة المشاريع. وسعى منا إلى خلق المزيد من الوظائف الجديدة والمساهمة في حل مشكلة البطالة والتخفيف من البطالة، لذا جاء هذا الاقتراح بقانون إلزام الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الجهات الحكومية بتعيين نسبة محددة من الخريجين الكويتيين لديها، ويحدد مجلس الوزراء الضوابط والقرارات الخاصة بذلك.

عليها رغم ما تمثله من مشكلة حقيقية إذا ما تركت تتفاقم، فقد تحول إلى سبب لزعزعة الاستقرار في المجتمع لما لها من نتائج سلبية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية كافة. لذا، لا بد من إيجاد الحلول الحقيقية الواقعية القابلة للتطبيق والمرونة وفق قواعد نظم تساهم في تصحيح هذا الوضع، خصوصاً أن هناك شركات تتعاقد مع الجهات الحكومية عبر مناقصات وهي

بتعيين الخريجين الكويتيين لديها، ويحدد مجلس الوزراء الضوابط والقرارات الخاصة بذلك ومن ضمنها تحديد نسبة الخريجين المعيّنين وتحديد غرامية مالية تُفرض على الشركات المخالفة. وجاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح ما يلي: تمثل البطالة في الكويت مشكلة حقيقية، لاسيما أن نسب البطالة في ازدياد عاماً بعد عام دون إيجاد الحلول للقضاء



م. أحمد الحمد

قدم النائب م. أحمد الحمد اقتراحاً بقانون بخصوص توظيف الخريجين الكويتيين بإلزام الشركات الأجنبية العاملة في الكويت والمتعاقدة مع الوزارات والجهات الحكومية بتعيين نسبة من الخريجين الكويتيين يحدده مجلس الوزراء.

ونص الاقتراح على ما يلي: المادة الأولى: تتلزم الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الجهات الحكومية

محمد الراجحي لترقية جميع ضباط الصف



محمد الراجحي



مشاهدة الفيديو

وأضاف أنه في عام 2019 صدر قرار يلغي شرط الحصول على إذن دراسي ثم تعميم آخر يفتح باب التسجيل لمن تنطبق عليهم لبدء من تاريخ 16 يونيو 2017.

وأفاد بأنه تقدم عدد من ضباط الصف والأفراد الجامعيين وتم تحديد من تنطبق عليهم الشروط وعددهم 282 متقدماً، استكملوا الإجراءات للالتحاق بدورة الترقية، ولكنهم تفاجأوا باستعداد عدد كبير منهم، وقبول 105 متقدماً فقط.

وأكد الراجحي أنه تحدث شخصياً مع وزير الداخلية بهذا الخصوص وبلغه الوزير بأن العدد كبير وأصحاب الشهادات الأقدم تكون لهم الأولوية. ولفت إلى أن آخر تسجيل كان في تاريخ 27 يونيو 2019 تم صدر تعميم يحدد عدد الأفراد وعدد الشهادات، وكان عدد الحاصلين على تقدير امتياز وجيد جداً يبلغ

طالب النائب محمد الراجحي وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي بضرورة إنصاف ضباط الصف الجامعيين ممن تنطبق عليهم شروط الترقية إلى رتبة ملازم. وقال الراجحي في تصريحه بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن ضباط الصف الجامعيين تم ظلمهم من خلال قرارات عشوائية ارتجالية صدرت من وزارة الداخلية وتم قتل طموح هذه الفئة التي تستحق أن تنتصر لها.

وبين الراجحي أن آخر دورة تمت للترقية إلى رتبة ملازم من ضباط الصف الحاصلين على شهادة البكالوريوس كانت في عام 2016 وفقاً للشروط القديمة التي تنص على أن يكون المتقدم حاصلًا على الشهادة الجامعية وأن يكون آخر تقدير له في السنوات الثلاث الأخيرة هو امتياز وأن يكون قد تجاوز المدة القانونية للترقية وهي

97 متقدماً بينما الكشف الذي صدر بالمقبولين يتضمن 105 أشخاص، وهذا يعني أن هناك زيادة في المقبولين عن المعلن بعدد 8 أشخاص.

ورأى الراجحي أن هناك 8 أشخاص تم السماح لهم بالتسجيل بخلاف وقت التسجيل المعلن وهذا معناه أنهم لا يستحقون أن يكونوا في الكشف وتمت إضافتهم لاحقاً. وقال «أريد من الوزير التركيز على المسؤولين الذين يقدمون له هذه الكشوفات ليشرحوا له ولا يورطونه». وحذر الراجحي وزير الداخلية من أنه «إذا تم اعتماد الكشف المضمن 105 متقدماً وتم قبولهم وظلم البقية ستكون معرضاً للاستجواب وسيكون يوم القبول هو نفسه يوم توقيعنا على استجوابك». وأضاف الراجحي «وزير الداخلية ربما يعتقد أنه بعيد عن المسألة لكن هناك قرارات

ارتجالية صدرت من الوزارة منها نشر القوات الخاصة في الأسواق تحت مبرر تطبيق الاشتراطات الصحية، مشدداً على أن «الكويت ليست دولة بوليسية حتى يتم نشر القوات الخاصة بكامل عتادها وبالرشاشات».

وأفاد بأن من القرارات الظالمة أيضاً هو إلزام مفتشي أمن المطار بالدوام بنظام الشفقات من دون أن يصرف لهم بدل نوبات وبدل خطر وبدل عدوى أو وضع هيكل تنظيمي للترقيات والامتيازات رغم صدور قرار من ديوان الخدمة المدنية بأن يكون دوامهم في الفترة الصباحية فقط.

ومن ناحية أخرى قال الراجحي «فيما يخص تقدم 50 ضابطاً حقوقياً للعمل في إدارة التحقيقات، فإننا بانتظار نتيجة لجنة التظلمات التي شكلها الوزير وبعدها سيكون لكل حادث حديث».